

# علاقة المجتمع الفلسطيني في الداخل ومؤسسات المجتمع المدني الدوليّة

رلى (حامد) أبو زيد - أونيل

## المقدّمة

ترمي هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على علاقة المجتمع الفلسطيني في الداخل ومؤسسات المجتمع المدني الدوليّة؛ إذ سنقوم بعرض نبذة قصيرة عن بدايات هذا التعاون، بالإضافة إلى عرض الوضع القائم. سنتطرق هنا إلى النجاحات والإخفاقات والآليات الخاصة بعمل ونشاط المجتمع المدني الفلسطيني في الداخل والمؤسسات ذات الشأن في هذا المجال. كذلك تقترح هذه الورقة خطة عمل وتقدّم توصيات لعمل جماعيّ مستقبليّ. الهدف هنا فحص وتقييم هذه العلاقة ونوعيتها، ومدى وجود حاجة إلى الاستمرار في هذا التعاون، وكذلك -إن كان لهذه الحاجة وجود- الطرق التي يمكن للمجتمع المدني الفلسطيني في الداخل أن يستخدمها.

هنالك من يعتقد بأنّ هذه العلاقة مبنية غالباً ومحصورة على المنح والهبات الماليّة التي تقدّم للمجتمع المدني، وهذا النوع من العلاقة منتشر جدّاً وعلى نحوٍ واسع، حيث إنّ قسمًا لا بأس به من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في الداخل تقتصر علاقته بالمجتمع المدني الدوليّ على هذا النوع فقط. لكن بقدر أهميّة هذا النوع من العلاقة، ولا سيّما في ظلّ التضييقات الرسميّة الحكوميّة على الموارد وشحّها للمجتمع المدني الفلسطيني في الداخل، ثمة خطورة من هذه العلاقة، إذ

من شأنها التأثير على رؤية المجتمع المدني الفلسطيني في الداخل ونوع نشاطه وسياسته. لذا فإننا نؤمن بوجود حاجة ماسة إلى تحسين ظروف وآليات هذه العلاقة، بالإضافة إلى بلورة رؤيا مستقبلية جماعية للمجتمع المدني الفلسطيني عامة، والداخل خاصة، بغية تنظيم هذا المجال ومَهْنَتته ومَأَسَسته، لما له من أهمية وطنية وسياسية واقتصادية وإستراتيجية لنا كأقلية قومية في هذه البلاد. وقد أكد جمال (2017)، في بحثه حول المجتمع المدني الفلسطيني في الداخل، أن موضوع تجنيد الموارد من المصادر الخارجية يُعتبر الأول على رأس الصعاب الأساسية التي تواجه هذه المؤسسات، إذ إنَّ 62.4% من الباحثين أكدوا هذا، وبخاصة أن أغلب موارد مؤسسات المجتمع المحلي مصادرها خارجية، وهو ما يؤثر على التخطيط للمدى البعيد، والشعور بعدم الاستقرار المالي والتعلق بعوامل خارجية (ص 239).

تأتي أهمية هذه الورقة البحثية في ظل الظروف التي تعيشها الأقلية الفلسطينية في البلاد، والسؤال المتكرر بشأن دور المجتمع المدني الفلسطيني في الداخل في تعزيز العمل الأهلي والمدني وأهميته، بالإضافة إلى الدور السياسي من خلال المرافعة الدولية، وهذا الدور مرتبط برؤية وطنية مؤمنة بالديمقراطية وإمكانية التأثير الدولي على تغيير السياسات الحكومية تجاهنا كأقلية قومية، بالإضافة إلى أهمية تعاون الهيئات التمثيلية المختلفة للأقلية الفلسطينية في الداخل مع مؤسسات المجتمع المدني المحلي. وعلى الرغم من وثيقة "التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في الداخل" التي جرى إعدادها عام 2006، بمبادرة من اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، وبمشاركة شخصيات عربية متخصصة في عدة مجالات، وبتسيق مع لجنة المتابعة العليا، لم يُعقد مؤتمر القدرات البشرية إلا مؤخراً، وانبثقت عنه لجان عمل مختلفة متخصصة.

فكرة التشبيك وأهمية التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني المختلفة في الداخل قد بدأت مبكراً، حيث أسست شبكة للجمعيات العربية بين خالد الذكر د. سامي جرابسي (الجمعية المسيحية العالمية)، ود. حاتم كناعنة (جمعية الجليل)، والسيد محمد أبو الهيجاء (لجنة الأربعين)، وخالد الذكر منصور كردوش (المؤسسة العربية لحقوق الانسان)، بقرار منهم وإدراكهم لأهمية هذا التعاون، حيث فهم هؤلاء أهمية التشبيك بينهم على الرغم من الخلافات الفكرية والتنظيمية (انظر: جعفر فرح، المصدر الأول). كذلك تطرّق جمال (2017) إلى موضوع التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني المحلي؛ إذ إنَّ أغلبية الباحثين أكدوا على ضرورة وأهمية هذا الموضوع، إلا أن هنالك عوائق تحول دون تحقيق هذا الأمر، كتكريس موارد بشرية ومادية من أجل تدعيم وتقوية هذا الدعم والفعاليات المختلفة، بالإضافة إلى العلاقات الشخصية القائمة بين مديري/مديرات وإدارات مؤسسات المجتمع المدني التي لها الأثر الكبير (ص 222).

تبدأ هذه الورقة البحثية بتعريف أن مؤسسات المجتمع المدني في الداخل هي

تلل الموءوءة اءلل أراضل 48 وتقوم بأءاء ءور وسبب ببل الأقلللة الفللسطبلنة ومؤسساة ءولة المءللفة، وبل المعءاء ءمارس الضللط السلساسل للءصبل ءقوق وموارء للأقلللة الفللسطبلنة، ولا سلما أنها مبلنة على ءءصصاة ومءالاة معلنة. أما بل ما بلعلق بالمءمع المءنل ءولل، فإنه بلضم ءمع المؤسساة للر ءلومللة وبلر الربللة، وبلمل المؤسساة الوسبلطة ببل ءلوماة والشعوب على الصعلء العالمل. ءءف المءمع المءنل العالمل ءءاع عن ءضالبا ومصالء ءوللة، إلل أنها ءشط بل مءالاة وءصصاة مءءءة ءءقوق الإنسان، وءقوق الأقلللات، وءقوق المرأة، والبلئة، والمساءءاة الإنسانللة وبلرها من المءالاة. لاءقاً سوف أفءم ءلقللة ءاربللة عن المءمع المءنل ونظرباةه المءللفة.

## المنهءللة

بل ءاباة ءهء الورقة البءءللة، اعءمءنا على عءء من المراءع المءلصاة بهءا المءال، بلإضافة إلى ءقارب وأوراق عمل ومنشوراة عءء من مؤسساة المءمع المءنل، وءءلك ءاولنا هنا ءمع ءبربنا المهنللة بل ءاءل وءبربة أءر من اءءل عشرة سنة، هل سنوات إقامءل بل إبلرلءا ونشاطابل المءللفة والءل شملء أبلضا المءمع المءنل والأءابمبل الإبلرلءل، ءلء أءاول أن أعمل ءائماً على رلع الوعل هنا بشأن الأقلللة الفللسطبلنة بل ءاءل وقضالباها المءللفة، وءلك من ءلال ءرءها على أءءءة مؤسساة المءمع المءنل وبلر المءنل بل أوروبا، ومنها ءملاة ءءضامن مع الشعب الفللسطبلنل. إقامة ءءوة بمناسبة ءءرى "لوم الأرض ءالء" أو "مءزرة ءفر ءاسم"، بل ءورك أو ءبلن أو بلفاسء، لبلسء مفهومة ضمناً لءل ءركاة ءءضامن مع الشعب الفللسطبلنل، ببلما معظم نشاطابها ءءركز ءول الءءلال الإسرائللل للأراضل الفللسطبلنة ءسب ءءوء 1967، وإنهاء ءصار على ءطاع ءرءة، بلإضافة إلى إءانة المءازر الإسرائلللة المءللفة ءءاه أبناء شعبنا الفللسطبلنل، سواء أءان ءاك بل أراضل السلطة الفللسطبلنة أم بل مءءماة اللءوء. فضلاً عن ءها، زلارات ءءضامن مع الشعب الفللسطبلنل ءشمل بأءلبها مءلنة ءءءس ومناطق السلطة الفللسطبلنة، وبل ءللبل من ءالاة ءشمل ءهء الزلارات مءلنة الناصرة أو ءلفا أو ءقرل للر المعءرف بها. ءاك بلء للأسف أنه على الرءم من العمل والنشاط الءل بلوم به المءمع الفللسطبلنل بل ءاءل، المءنل والسلساسل وءلربل على ءء سواء، وعلاءاته المءللفة بالمءمع ءولل، ما زالت هناك ءاءة ماسة إلى المزلء من العمل لرلع الوعل ءولل ءول مءائءنا ءمواءنل بل ءولة "أءرءاهلء" ءءعامل معنا على أننا ءابور ءامس، وأهملة ءشف المءمع العربل وءولل على ءضالبانا وءصوصللنا ومعاناةنا بل ءولة ءءعل ءللمءراقطة ومأسسة الهلئات، وءضع نصب أعبلنا ءءاقها بالهلئات الأوروبية المءللفة.

لقد قمنا بدراسة وتحليل مراجع وتقارير<sup>(1)</sup> لجمعيات أهلية محلية وأخرى دولية، منها الاتحاد الأوروبي ومؤسساته المختلفة، وتقارير قدمتها مؤسسات المجتمع المدني المحلي لمؤسسات المجتمع المدني الدولي حول قضايا عينية (قضايا التمييز ضد النساء، وتقرير الظل الذي قدمه ائتلاف الجمعيات للأمم المتحدة "سيدو") وغيره)، بالإضافة إلى "التقرير الإستراتيجي - العرب الفلسطينيون داخل الخط الأخضر - سيناياوهات مستقبلية" (إعلام - المركز العربي للحرّيات الإعلامية والتنمية والبحوث، أيلول 2016)، وما كتب عنه في الصحافة. كذلك قابلت هاتفياً عدداً من العاملات والعاملين في مجال المجتمع المدني الفلسطيني في الداخل، بعضهم مديرات ومديرو جمعيات حاليون أو سابقون، ومستشارون تنظيميون. أود الإشارة هنا أننا أخذنا عينة صغيرة لعدد من الجمعيات ذات خبرات متفاوتة في مجال التعاون مع المجتمع المدني الدولي، بالإضافة إلى أن هذه الورقة تعبر عن رؤيتنا وتصوّرننا، وليست دراسة معمّقة؛ إذ إنّ للأخيرة مناهج وأساليب بحث علمية مختلفة. كما أننا لا ندعي الموضوعية هنا، إذ لا موضوعية في العلوم الإنسانية والمجتمعية، فضلاً عن أن قراءة الأكاديمي والناشط لمجتمعه عامّة، وأبناء أقلّيات قومية مهمّشة خاصّة، تكون "منخرطة بهموم أهله ونضالهم، آمالهم وعثراتهم" (روحانا، 25.02.2017).

نحاول في هذه الورقة عرض تجربة المجتمع المدني الفلسطيني في الداخل، نجاحاته وإخفاقاته في هذا المجال، بالإضافة إلى تصوّر أبناء هذا المجتمع للعمل المستقبلي لمجال التعاون مع المجتمع المدني الدولي. حديثي مع المبحوثين والأسئلة التي قمنا بمناقشتها تمخّورت في علاقة مؤسساتهم بالمجتمع المدني الدولي، ومجالات التعاون، والإنجازات و/أو الإخفاقات لهذه العلاقة ومدى رضاهم عن هذا التعاون، والرؤيا المستقبلية لهذا التعاون. كذلك جرت مناقشة علاقة المؤسسة مع المجتمع المدني الدولي في مجالات المرافعة، ورفع الوعي الدولي، وتمويل مشاريع، وتغيير سياسات حكومية تجاهنا كأقلّية قومية في البلاد، ومجالات أخرى يودون ذكرها هنا.

لقد انطلقنا من فرضية أنّ هذا المجال من التعاون مهمّ جداً، لما له من إمكانيات لتطوير وسائل وآليات عمل لتحسين ظروفنا المعيشية كافة، وتحصيل حقوقنا بوصفنا أقلّية إثنية وقومية في هذه البلاد. هذا يتأتى "إذا عرفنا كيف نطوّر إستراتيجيات العمل بالتعاون مع المحافل الدولية -مثل المرافعة والتحفيد والمناصرة والحملات الإعلامية" (إعلام، 2016: ص 25)-، وخاصّة أنّ قضيتنا تستند "إلى مفاهيم وتطبيقات العدل والنضال من أجل تحقيقه وقيم نصّ عليها القانون الدولي والمواثيق والمعاهدات التي تتصل بحقوق الإنسان والأقلّيات القومية واللغوية والثقافية والدينية" (إعلام، 2016: ص 24).

(1). القائمة الكاملة لجميع الموارد التي استخدمناها لإعداد هذه الورقة واردة في قسم المصادر.

## مراجعة الأدببات

لقد تمحورت أغلب المراجع الأدببة التي تحدّثت عن الأقلبة الفلسطينية داخل إسرائيل بعلاقة أبناء هذه الأقلبة بالدولة ومؤسساتها المختلفة، بالإضافة إلى علاقة العرب واليهود والتعاون (والتعايش) المشترك بينهم. لقد استمرّت هذه الأبحاث حتّى بعد مؤتمرات ومعاهدات "السلام" التي جرت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث أصبح هنالك مجال لأبحاث أخرى لفحص دور الأقلبة الفلسطينية في الداخل لتكون "جسرًا" لهذه العلاقة الجديدة والسلام المفترض (انظر -على سبيل المثال لا الحصر-: غانم ومصطفى (2011): سموحا (2002): الحاج (2004) -وغيرهم). عرض جمال (2017)، في بحثه عن المجتمع المدني الفلسطيني في الداخل، أسباب نواقص الأبحاث المتعلقة بهذا المجتمع -ولا سيّما أنّها تتعلّق بأقلببات تعيش في مناطق صراع كتلك التي تعيشها الأقلبة الفلسطينية- وأثرها على المجتمع المدني. وأضاف جمال أنّ شخّ هذه الأبحاث لا يقتصر على المجتمع المدني الفلسطيني في الداخل فقط، وإنّما ينسحب على المجتمع المدني في إسرائيل ككلّ.

لم يكن تطوّر المجتمع المدني الفلسطيني في الداخل وليد قرار وطني جماعيّ، بل لقد احتوت بدايات المجتمع المحليّ الفلسطيني على عدّة أنواع مختلفة، أوّلها ذلك الذي تطوّر بمبادرة من ناشطين سابقين في الأحزاب السياسيّة واللجان الشعبيّة (منها -على سبيل المثال لا الحصر-: المؤسسة العربيّة لحقوق الانسان؛ جمعبة الجليل؛ مركز مساواة؛ مركز إعلام؛ مركز الطفولة؛ جمعبة نساء ضدّ العنف)؛ ثانيها تطوّر بمبادرة ناشطين سابقين في مؤسسات ومراكز يهودية أو عربية - يهودية (منها -على سبيل المثال لا الحصر-: مركز عدالة؛ اتحاد الجمعبات العربية - اتجاه؛ نقابة العمّال العرب)؛ وأخر تطوّر بمبادرة أحزاب سياسيّة (منها -على سبيل المثال لا الحصر-: حركة النساء الديمقراطيّات؛ جمعبة الثقافة العربيّة؛ الميزان؛ جمعبات تنتمي إلى الحركة الإسلاميّة)؛ وأخرها مجتمع مدنيّ تطوّر بواسطة برامج دعم حكوميّة كجمعبات الثقافة وكلببات المعلمين (انظر: جعفر فرح، المصدر الثاني).

وبغية الاختصار في الأمر، نشير إلى ما تطرّق إليه د. شرف حسان في ورقته البحثية بشأن المجتمع المدني العربيّ الفلسطيني في إسرائيل (إعلام 2020 - مشروع التفكير الإستراتيجي) لمفهوم المجتمع المدني وسياقه في حالة المجتمع المدني الفلسطيني في الداخل، وارتباطه بالحالة السياسيّة التي تعيشها الدولة والمنطقة، بالإضافة إلى عرض مراحل تطوّر الثلاث (الأولى منذ 1948 حتّى بداية السبعينيّات؛ الثانية منذ بداية السبعينيّات حتّى بداية التسعينيّات؛ الثالثة تمتدّ إلى يومنا هذا). وأشار حسان إلى التحديّات التي واجهها المجتمع المدني الفلسطيني في الداخل، وارتباطه وتأثره بنضال الأقلبة الفلسطينية في الداخل من

أجل المساواة وتحسين واقعهم اليومي والسياسي العام، وتطرق إلى نقاط الضعف والتقصير التي تواجهه.

## المجتمع المدني الدولي

لقد اُتسم المجتمع المدني باعتباره مجالاً ومساحة للحياة الاجتماعية، ولكنه يستثني الأنشطة والفعاليات الحكومية (Meidinger, 2001). وقد وصف مايكل براتون المجتمع المدني بأنه تفاعل اجتماعي بين الأسرة والدولة، ويتمتع هذا التفاعل بالتعاون المجتمعي، وهيئات تطوعية، وشبكات اتصال عامة (Bratton, 1994). وقد حدّد كوهن وأراتو أنّ المصطلح "المجتمع المدني" يُستخدم، في المعتاد، لتصنيف أفراد ومؤسسات وهيئات لديهم هدف لتطوير ورفع هدف جماعيّ ومشترك، من خلال أفكار وإجراءات وتقديم مطالب للحكومات (Cohen and Arato, 1992).

بداية مفهوم المجتمع المدني كانت في الغرب، حيث دعا الفيلسوف أرسطو إلى تكوين مجتمع أو منظومة سياسية مبنية على حرّية التعبير عن الرأي وتضمن المساواة والعدالة بين أفرادها، ولكن هذه المنظومة السياسية تكون مقتصرة على نخب مجتمعية، إذ إنّها تستثني النساء والطبقة العاملة من المشاركة فيها. وإذا نظرنا إلى التاريخ الحديث للمجتمع المدني الدولي، فإننا نرى أنّه في النصف الأوّل من القرن العشرين لم يكن لهذا المجتمع التأثير البالغ، فقد كان مشغولاً بالقضايا الداخلية أكثر من انشغاله بالقضايا الخارجية، وبخاصّة أنّ العديد من المجتمعات كانت منشغلة بأمور سياسية ومدنيّة، كإنهاء التمييز والعنصرية، والإصلاح المدني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، وإنهاء الحروب الأهلية، أو التحرّر من الاستعمار. وهنالك سبب آخر هو محدودية وسائل الإعلام وتأثيراتها الخارجية، ممّا أدّى اهتمام المجتمع المدني بالأمور الداخلية لا الخارجية.

لقد كان لانتها الحرب العالميّة الثانية عام 1945 بالغ التأثير على تطوّر المجتمع المدني الدولي وأهميّته للحدّ من الحروب وتوفير السلام لاعتبارات إنسانية، فقد أنشئت الأمم المتّحدة في تشرين الأوّل من العام ذاته، وتلتها بالظهور مؤسسات مختلفة في أوروبا والولايات المتّحدة ابتغاء رأب الصدع وتعزيز العلاقات بين الدول، ولا سيّما تلك المتنازعة، في سبيل إنهاء الحروب. بالإضافة إلى هذا، أسهم الصراع الذي خيم بين العسكريين الرأسماليّ والاشتراكيّ في انتشار مؤسسات دولية تشط في مجالات تعزيز الديمقراطية والإصلاح السياسي، ومنظمات حقوق الإنسان والمرأة، كمنظمة العفو الدولية وغيرها. وفي سنوات التسعين، ازداد انتشار المجتمع المدني وتخصّصه بعد انهيار دول المنظومة الاشتراكية، بالإضافة إلى الثورة الإعلامية الكبيرة، حيث أصبح للمجتمع المدني، المحليّ والدوليّ، تأثير ونفوذ قويّان، وازداد عدد مؤسساته (Charnovitz, 1997). وقد أسهم هذا في تقوية دور المجتمع المدني وانتشار نظريّاته المختلفة، وبخاصّة تلك التي تحثّ على تقليص

دور الدولة، ونشر الديمقراطية، وتعزيز التنمية، مما أسهم في تعزيز مكانة المجتمع المدني الدولي ومؤسساته المختلفة، بالإضافة إلى اعتراف الحكومات المختلفة به وتأثيراته، مما أدى إلى تعاونها مع مؤسساته المختلفة.

يشتمل المجتمع المدني الدولي على منظومة علاقات كبيرة وأكثر تعقيداً، حيث ارتبط تطوره بالعلاقات الدولية وتداخل مجالي الاقتصاد والسياسة معاً، مما أسهم في ازدياد تأثير العلاقات الدولية على الأوضاع السياسية الداخلية للدول، وخاصة دول العالم الثالث، وارتباط الأخيرة بالجهات المانحة وسياساتها الخارجية. من المهم جداً الإشارة إلى أن القوانين الدولية التي من شأنها تنظيم ومراقبة نشاط وتمويل مؤسسات المجتمع المدني قليلة جداً، مما يؤدي إلى بحث نقاش وجدال حول شرعية وقانونية هذه المؤسسات، ولا سيما عندما يدور الحديث بشأن التدخل في أمور داخلية والتأثير على سيادة عدد من الدول، وهو ما يتناقض مع مبادئ ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، مما أثار امتعاض واعتراض عدد لا بأس به من الحكومات المختلفة تجاه نشاط مؤسسات المجتمع المدني الدولي ضمن حدودها، ولا سيما أن محاولات الأمم المتحدة ومركباتها المختلفة تنظيم ومراقبة عمل المجتمع المدني الدولي لم تُفلح.

## المجتمع المدني الفلسطيني في الداخل وعلاقته بالمجتمع المدني الدولي والعربي

ازدياد المشاركة الفعالة والدؤوبة للمجتمع المدني الفلسطيني في الداخل في مجال المرافعة الدولية كانت في أواخر تسعينيات القرن الماضي، وقد تزامن ذلك مع ازدياد انتشار المجتمع المدني الدولي واتساع نشاطه ليشمل علاقة الدول المختلفة مع الأقليات وطرحها على سلم أولوياته (Samooha, 2002)، على الرغم من أن جمعية الجليل بواسطة مؤسسها د. حاتم كناعنة كان لها باع طويل ونجاح في هذا المجال قبل ذلك، وقد تتوج هذا التعاون بإنشاء العيادات المتنقلة في النقب والقرى غير المعترف بها.

في البداية، أود الإشارة أن المجتمع المدني المحلي يُعتبر من السباقين في التواصل والتعاون مع المجتمع المدني الدولي، وبخاصة من خلال دوره المميز والفعال في المرافعة الدولية وإمكاناتها المختلفة، وبذلك لهم دور كبير في نقل وترجمة خصوصيتنا كأقلية قومية في ظل دولة قامت حديثاً وفرضت سيطرتها على الأقلية الفلسطينية في إسرائيل نتيجة للنكبة الفلسطينية. وتعتبر المؤسسة العربية لحقوق الإنسان ومركز الجليل ولجنة الأربعين من الرواد في هذا المجال، تلاهم "مركز عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل"، ومن بعده "اتجاه - اتحاد الجمعيات الأهلية" و "مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب

في إسرائيل"، ثم "مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان"، إذ يُعتبر مركزاً عدالة ومساواة ومؤسسة ميزان من رواد العمل على الصعيدين القانوني والحقوقية حالياً.

كما هو الحال مع المجتمع المدني الدولي وتطوره خلال سنوات التسعين، فإن علاقة المجتمع المدني الفلسطيني في الداخل مع المجتمع المدني الدولي قد تطورت في النصف الثاني من سنوات التسعين، وازدادت هذه العلاقة بعد أحداث أكتوبر عام 2000، والدور الذي قامت به الجمعيات الحقوقية، ولا سيما عدالة ومساواة، بالإضافة إلى عمل مركز إعلام وأهمية دوره الإعلامي وعلاقاته المهنية الدولية المختلفة في نقل تعامل الدولة وأذرعها الأمنية والعسكرية وممارساتهم تجاه الأقلية الفلسطينية في البلاد، مما أسفر عن استشهاد 12 مواطناً في مدنها وقراها داخل الدولة. تجربة نقل أحداث أكتوبر عام 2000 إلى الرأي العام العالمي وفضح سياسات القمع الرسمية وغير الرسمية لم تكن لتتجح لولا تعاون مؤسسات المجتمع المدني في ما بينها، بالإضافة إلى تعاون الهيئات الحزبية والتمثيلية في ما بينها هي كذلك. كذلك ثمة نجاحات مهمة لتعزيز علاقة التعاون مع المجتمع الدولي، منها توجه مركز عدالة الحقوقية للاتحاد الأوروبي بخصوص مخطط براشر منذ خمس سنوات تقريباً، وفي عام 2016 توجه مركز عدالة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حول أوضاع التعليم والتميز الذي تعاني منه الأقلية الفلسطينية في البلاد في هذا المجال.

ومنذ فترة ليست بطويلة، شرعت بعض مؤسسات المجتمع المدني المحلي تتوجه بطلبات دعم من دول ومؤسسات مجتمع مدني عربيّة وإسلاميّة، أو إنّ الأخيرة أخذت تُعرض مواردها ومساعدتها الماليّة، وبخاصّة بعض دول الخليج التي لبعض منها غرف تجاريّة متبادلة مع إسرائيل. هذا النوع من الدعم تأثر إيجاباً بالثورات التي انطلقت في المنطقة العربيّة منذ عام 2011 (وهو ما يُعرف بـ "الربيع العربي")، حيث ازداد توجه مؤسسات المجتمع المدني في الداخل - وبخاصّة تلك التي لها توجهات دينيّة أو التي تنتمي إلى الحركات الإسلاميّة - إلى العالمين العربيّ والإسلاميّ، بعد أن كانت هذه المؤسسات تعتمد على التمويل المحليّ والشعبيّ (كأموال الزكاة - على سبيل المثال). وقد أكد جمال (2017) أنّ هذا أثر إيجاباً على مؤسسات المجتمع المدني الإسلاميّ، وعلى إدارتها لشبكة علاقات ذاتيّة وفرديّة مبنية على قيم دينيّة بواسطة تقديمها لخدمات اجتماعيّة أهملتها الدولة (ص 27).

على الرغم من إقرار لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة منذ ثلاث سنوات وإعلانها عن "اليوم العالميّ للتضامن مع الفلسطينيين داخل إسرائيل"، فإنّ معظم النشاطات نُظمت بالتعاون مع السفارات الفلسطينية المختلفة، ولم تصل إلى الرأي العامّ العالميّ بما فيه الكفاية. من المهمّ الإشارة إلى تجنيد السفارات والقنصليات المختلفة في إسرائيل لهذا اليوم وأهميّته، ولا سيما أنّ هنالك تقدماً ملحوظاً للهيئات التمثيلية وأعضاء الكنيسة العرب في العمل والنشاط على الصعيدين الدوليّ



والمنطقى، بالإضافة إلى التجربة المهنية والطولة لى مؤسّسات المجتمع المبنى المحلى، وبخاصة لى القىاءىىن فى هذا المضمار.

ىمكن الإجماع هنا أنّ شبكات التعاون تكون فى المعتاد إما حقوقية أو جندرية، وأنّ هذا التعاون محدود ومقتصر على عدد ضئىل من المؤسّسات، وبالأخصّ الحقوقية التى لها باع طولى وناجح فى هذا المجال. أمّا مجال تجنىء الموارد، فهو منتشر شدىء انتشارً بين أغلبية مؤسّسات المجتمع المبنى الفلسطينى فى الداخل منذ تأسيسها، إذ إنّ بعض المؤسّسات تعتمد اعتماداً تاماً على هذه الموارد وسىاسات الجهات المانحة، ممّا يؤثّر على استمرارية ونوعية نشاط هذه المؤسّسات.

## التحلىل

كان من بين الأمور التى برزت خلال تحضيرنا لهذه الورقة الإجماع على أهمية التعاون مع المجتمع المبنى الدولى لنا كأقلية قومىة فى البلاد ومدى تأثيرها علينا، ولا سىما للمدى المتوسط، غير أنّ الطريقة التى ىجرى انتهاجها لىست بالمدى المرضى. ومن الأمور التى ىمكن التخطيط لها والعمل المستبلىل لها إقامة جسم جماعى مختصّ فى مجال المرافعة الدولية والتعاون مع المجتمع المبنى الدولى، بحيث ىضع أمامه أهدافاً ورؤىا شاملة، وخطّة عمل واضحة على المدى البعء والمتوسط البعء، وذلك فى سبىل إحءاء تغيير نوعى ومصبرى لنا كأقلية قومىة فى البلاد، بالإضافة إلى تعامل المجتمع الدولى معنا وضغطه على حكومة إسرائيل بخصوص تعامله وسىاساته العنصرىة المنتهجة تجاهنا. وهنا لا ىمكن إنكار النشاطات الفردية التى تقوم بها مؤسّسات المجتمع المبنى فى الداخل كمركزى عدالة ومساواة فى المجال الحقوقى، وائتلاف الجمعىات النسوىة والحقوقية. من ضمن هذه النشاطات تقديم تقارير إلى الأمم المتحدة ضمن اتّفاقية القضاء على جمىع أشكال التمييز ضدّ المرأة (CEDAW)، على الرغم من أنّ التغيير هنا شدىء البطء، إذ جرّت مشاركة مندوبات من قبل الائتلاف السنة الماضية لتقديم مءاخلات فى الأمم المتحدة، وهذا ىعتبر خطوة مهمة جداً لعمل الائتلاف وأعضائه، وكذلك لنا كأقلية قومىة. وقد أكءت السىءة نائلة عواء أنّ "مشاركة الائتلاف فى المؤتمر الأخير كانت مهمة جداً لطرء قضايا نساءنا وكشف انتهاكات الدولة لموضوع النساء الفلسطينىات فى الداخل".

أمّا إذا نظرنا إلى المؤسّسات الحقوقية، فلديها شبكات اتّصال وإمكانىات تشبىك كبرى، ولا سىما مركز عدالة وعمله الدائم والمستدىم فى مجال حقوق الأقلىات على نحو خاصّ، وعضويته فى ائتلافات دولية وإقليمية فى هذا المضمار، بالإضافة إلى صفته كمستشار خاصّ دائم فى المجلس الاقءصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة (منذ عام 2005). أمّا مركز مساواة، فله شبكة علاقات بمجالى المرافعة

الدولية والحقوق، وبخاصة في البرلمان الأوروبي ومع أعضائه الممثلين لدول مختلفة، بالإضافة إلى جهات أوروبية أخرى.

أما بشأن مؤسسات المجتمع المدني النسائية، والنسوية منها على وجه الخصوص، فهناك علاقات وشبكات عمل عينية معظمها مع العالم العربي وحوض البحر الأبيض المتوسط (منتدى "عائشة" - على سبيل مثال)، حيث تقوم مؤسسات معينة (نساء ضد العنف ومركز الطفولة - على سبيل المثال) بدور هام وريادي في هذه المنديات، وهذا مهم جداً لكسر الحاجز السياسي والفصل الجغرافي الذي سببته النكبة لنا كأقلية فلسطينية عربية في هذه البلاد. وعلى الصعيد الدولي، وعلى المدى البعيد، شبكات التعاون والعلاقات محدودة وغير متطورة، فأغلبها تقوم على أمور عينية (تقارير "سيدو" التي بدأت منذ سنوات التسعين - على سبيل المثال)، أو مؤتمرات حول مواضيع تختص بالمرأة ومكانتها (كمواضيع النساء، ومناطق النزاعات، والعنف الأسري وغيرها) ومشاركة مندوبات عن المؤسسات النسائية والنسوية فيها. ثمة حاجة كبيرة إلى استمرارية هذه العلاقات مع المؤسسات الداعية والمشاركة في هذه المؤتمرات، إذ إنّه من شأنها إكساب وتصدير خبرات وتجارب مهنية معهم بالإضافة إلى بناء شراكات مستقبلية.

أما بشأن مجالّي تجنيد الموارد والمرافعة الدولية، فقد أكد السيد فتحي مرشود أنّ هاتين الوظيفتين مهمتان جداً لتطور المؤسسات في هذين المجالين، وأنّ شخصية من يشغل/تشغل هذه الوظيفة لها تأثير كبير على نجاعتهما وتطويرهما لدى مؤسسات المجتمع المدني، ولا سيّما أنّ هاتين الوظيفتين في المؤسسات جرت العادة أن يشغلها شخص واحد، لأنّ كلّاً منهما تكمل الأخرى؛ فتجنيد الموارد يحتاج إلى علاقة مستديمة مع المصادر الممولة والعمل داخل دول إقامتها ونشاطها. مثلاً على ذلك نسوق تجربتنا الشخصية في العمل في صندوق الدعم الألماني هاينرخ بل (التابع لحزب الخضر الألماني). كان من المهم جداً لمكتب هذا الصندوق في تل أبيب، وللمكتب الرئيسي في برلين، استقبال مندوبين في ألمانيا عن المؤسسات التي يدعمها الصندوق، وترتيب جولات لهم هناك شملت البرلمان الألماني، وقد كان لمؤسسات مثل مركز الطفولة، وجمعية نساء اللقيّة، ومركز مساواة، والمركز العربي للتخطيط البديل، ومركز إعلام، دور مهم وفاعل في هذه الجولات لنقل قضايانا إلى البرلمان الألماني وممثليه في البرلمان الأوروبي.

هذا يدلّ أنّ مجالّي تجنيد الموارد والمرافعة الدولية لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في الداخل، وعلاقتها مع المجتمع المدني الدولي، ليست فقط علاقة مبنية على دعم مادّي وتقارير مادّية وتفصيلية؛ فهذان المجالان يتاولان إمكانيات البحث عن مصادر التمويل المادّي، وعلاقتها بالإعلام الأجنبي، وتطوير منشورات باللغة الإنجليزية، والمرافعة الدولية أمام الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وهيئات دولية أخرى. لذا، فإنّه يعين - في المعتاد - شخص أجنبي أو فلسطيني ذو جنسية

أجنبيّة للقيام بهذه الوظيفة. مثلاً على ذلك نذكر السيّدة رانية لحام - غريب (وهي فلسطينيّة - أستراليّة) التي شغلت هذا المنصب في "مركز مساواة" لسنوات طويلة، والسيّدة رينا روزنبرج - جبارين (وهي أمريكيّة) التي تشغل هذا المنصب في "مركز عدالة" منذ تأسيسه تقريباً. وقد كان لهذا الأمر تأثير إيجابيٍّ ومهمٍّ على نشاط هذين المركزين. بالطبع هذا لا ينتقص من أهميّة دور أشخاص محلّيين ذوي مهارات لغويّة ونصّيّة مختلفة، قاموا ويقومون بهذه الوظيفة وبدفع مؤسّستهم إلى الأمام في هذا المجال من النشاط.

ثمّة حاجة إلى توسيع الإمكانيّات وفتح أبواب جديدة للتعاون مع المجتمع المدنيّ الدوليّ، وعدم إبقائها مقتصرة على القضايا الحقوقية والجنديّة؛ حيث هنالك قضايا بيئيّة وصحيّة وتعليميّة وفنيّة ومهنيّة وغيرها من المجالات التي يمكن التعاون فيها، ودوائر في الإمكان اكتشافها، ولا سيّما أنّ لدى بنات وأبناء شعبنا القدرات والمهارات التي تمكّنهم من الريادة في هذه المجالات على المستوى الدوليّ. وعلى الرغم من أنّ الحاجة على المستوى الحاليّ والقريب هي محاولة التأثير على المجتمع المدنيّ الدوليّ وقراراته السياسيّة والحقوقية تجاه دولة إسرائيل وحكومتها، فإنّ هذه المجالات والقضايا الأخرى التي تؤرّفنا كأيّ مجتمع لا تقلّ أهميّة عن المجالات السياسيّة والحقوقية، وبخاصّة على المستويين المتوسّط والبعيد. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى "جمعيّة الجليل - الجمعيّة العربيّة القطريّة للبحوث والخدمات الصحيّة"، التي تُعتبر من أوائل الجمعيّات العربيّة في الداخل (أسّست عام 1981)، والتي كانت من السّباقين للتعاون مع المجتمع المدنيّ الدوليّ والمرافعة والضغط في هذا المجال. هذه الجمعيّة اختارت إدارتها تغيير أو تحديد مجال نشاطها، حيث اختارت المهنة مكان المرافعة. هذا ما أكّده السيّد بكر عواد، مدير الجمعيّة العامّ، من خلال محادثتنا الهاتفية، وخاصّة أنّ عمل الجمعيّة يرتكز "على أبحاث مهنيّة بشكل عامّ وتعاون مع مؤسّسات بحثية من جميع أنحاء العالم أثمرت عن بحوث مشتركة ممّا أدّى إلى مهنة عمل الجمعيّة وتخصّصها". هذا التغيير في مجالات عمل الجمعيّة وتخصّصها ما هو إلاّ نتاج نظرة ثاقبة من قبل إدارتها وطاقت عاملها، والمؤتمر العلميّ العالميّ الذي عقدته الجمعيّة العام الماضي في الناصرة يُعتبر قفزة نوعيّة في مجال التخصّص والأبحاث التطبيقية (انظر: قسم الأخبار، موقع جمعيّة الجليل <http://www.gal-soc.org/ar/article/134>).

على الرغم من أهميّة ما ذكر أعلاه وأهدافه وتأثيره على مستقبل الأقلية الفلسطينية في الداخل، فإنّه -للأسف- هنالك فرق وشرح بين شريحة العامّة وشريحة المجتمع المدنيّ، التي بدت كطبقة وسطى تسمح لنفسها بالتحدّث باسم الجماهير ومصلحتها (انظر: جمال، 2017؛ جمال، 2018؛ حسان، 2018). على الرغم من أهميّة مؤسّسات المجتمع المدنيّ، وصدق أهدافها ورؤيتها وتطلّعاتها، فإنّ مشاركة الجمهور العامّ في صياغة هذا النشاط ضئيلة جدّاً، وأحياناً معدومة.

بالإضافة إلى أنّ أطلّعه عليها محدود، ويكون في الأغلب عبّر المشاركة بفعاليّات جماهيرية أغلبها ثقافية وفتية، بالإضافة إلى إطلاع الجمهور على هذه الفعاليّات عبّر وسائل الإعلام وصفحات التواصل الاجتماعيّ. فإذا قارنّا أيّاً من هذه النشاطات مع مؤتمر الجماهير العربية المحظور عام 1980، رأينا أنّ الأخير كان أصلاً محلّيّاً قد تمتّع بمشاركة الجماهير في التحضير له بمراحله المختلفة، وهذا أثر إيجاباً على الشعور بالانتماء لدى الجمهور العامّ لهذا المؤتمر كتجربة جامعة (collective) للمجتمع بمركباته المختلفة كافة. وهذا ما أكّده جمّال وفسّره على أنّه إحدى نقاط الضعف البحثية بشأن المجتمع المدنيّ المحليّ، إذ يقول إنّ الجمهور العامّ العربيّ لا يرى "جمعيات المجتمع المدنيّ ووظيفتهم كوكلاء تمكين وتميية وديمقراطية" (جمّال، 2017: 16). وأضاف أنّه من المهمّ جدّاً إجراء دراسة بحثية حول تأثير مؤسسات المجتمع المدنيّ المحليّ ذات التوجّه العلمانيّ وغير الدينيّ، وخاصّة النسوية منها، حول تمكين الفئات المستضعفة ومدى تأثير عمل هذه المؤسسات على تحسين وضعهم، في الوقت الذي "نجحت فيه مؤسسات المجتمع المدنيّ المحليّ ذات التيارات الدينيّة والمقربين من الحركة الإسلامية في تحقيق تغيير وتحسين وضع جمهور الهدف من خلال توفير الخدمات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، والتربوية" (المصدر أعلاه: 27)، ممّا يزيد من العلاقة اليومية بين هذه المؤسسات وجمهور الهدف فيزيد من قوتهم وشعبيتهم (المصدر أعلاه: 67).

على الرغم من التحدّيات المختلفة التي يواجهها المجتمع المدنيّ المحليّ، فإنّ المؤسسات السياسيّة والوطنية الجماعية لم تتخذ حتى الآن قراراً بشأن دور المجتمع المدنيّ أو تمثيله ضمن مركباتها، ولا سيّما أنّ عدداً من أعضاء الكنيست العرب الحاليين والسابقين تحدّروا من مؤسسات العمل المدنيّ، ولهم باع طويل في هذا المجال، ممّا يؤدّي إلى ضبابية في العلاقة بين الأهليّ والوطنيّ والحزبيّ والمحليّ والدينيّ. هذا ما أكّده جعفر فرح في ورقة داخلية لمركز مساواة حول الحاجة إلى تطوير رؤيا وخطّة عمل وطنية على المستوى الدوليّ. فمن خلال لمحّة قصيرة جدّاً نجد أنّ السيّدة عايدة توما - سليمان كانت مديرة "جمعية نساء ضدّ العنف" لأكثر من عشرين عاماً، ولها تجربة كبيرة في مجال العلاقات العامة والتشبيك والتعاون مع المجتمع المدنيّ الدوليّ. والسيّدة حنين زعبي كانت من بين مؤسّسي "مركز إعلام" عام 2000، وأشغلت منذ ذلك الحين وظيفة مديرة عامّة للمركز حتى عام 2008 فتيّلت انتخابها للكنيست عام 2009. أمّا د. جمال زحالقة، فقد عمل مديراً عاماً لـ "جمعية الأهالي" لمدة ثلاث سنوات سبقت عضويّته في الكنيست، ود. يوسف تيسير جبارين كانت بداياته مع العمل المدنيّ والحقوقيّ من خلال "جمعية حقوق المواطن في إسرائيل" قبل أن يؤسّس هو وآخرون مركز "دراسات - المركز العربيّ للحقوق والسياسات" عام 2006، بالإضافة إلى تجربة غنيّة في العمل المدنيّ، وبخاصّة الحقوقيّ، على الصعيد الدوليّ خلال دراسته الأكاديميّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة لنيل شهادتيّ الماجستير والدكتوراة.

وبالطبع إنَّ لأعضاء كنيسة سابقين تجربة جيّدة في مجال المجتمع المدني. على سبيل المثال، عمل الدكتور باسل غطّاس في جمعية الجليل قبل أن يشغل منصب المدير العام لها، والدكتور حتّا سويد كان من مؤسّسي "المركز العربي للتخطيط البديل" وأشغل منصب مدير لهذا المركز لسنوات قبل انتخابه لعضوية الكنيسة.

يؤكد ما ذكر أعلاه أهميّة تأسيس التعاون بين المركّبات الوطنية الجماعية لنا في الداخل مع المجتمع المدني المحليّ (خاصة لجنة المتابعة) وتطوير العلاقة مع المجتمع الدولي، وبخاصة المدني. وعلى الرغم من عدم وجود طريقة تعامل واضحة من قبل المركّبات الوطنية الجماعية لهذا التعاون، قامت مؤسسات المجتمع المدني المحليّ بوضع خدماتها وشبكات علاقاتها الدولية لصالح المركّبات الجماعية، وقد قامت بإشراك أعضاء كنيسة في جولاتها الدولية، أو بوضعهم ضمن لقاءات وفود دولية خلال زيارتهم للبلاد، ممّا أثر إيجابياً على غاية هذه الفعاليات. بالطبع ليس في هذا "إسداء معروف" من قبل أيّ من الجهات (القيادة السياسية الجماعية أو المجتمع المدني المحليّ) تجاه طرف من بينها، حيث إنَّ عملهم يجب أن يكمل بعضه عمل البعض الآخر، والمرافعة الدولية بصورها المختلفة الغاية منها هي كذلك أن تقوم بتغيير سياسات وتصرفات حكومية داخلية تجاه الأقلية الفلسطينية في البلاد.

أمّا مجال تمويل مؤسسات المجتمع المدني المحليّ، فهو مجال يقتصر بأغلبه -باستثناء المؤسسات الدينية- على مصادر دعم خارجية، سواء أكانت أجنبية أم عربية أم إسلامية، وبعدها المصادر الحكومية. ولهذا الأمر خطورة معينة: إذ إنّه يعزّز ارتباط المجتمع المدني بالمجتمع الدوليّ وسياسته وسلّم أولوياته تجاه منطقة الشرق الأوسط وموضوع الأقليات، بالإضافة إلى تزامن هذه الأولويات مع قرارات الأمم المتحدة المختلفة، ولا يضمن استمرارية لعمل ونشاط المجتمع المدني المحليّ حسب سلّم أولوياته الخاصة والحاجة العينية المجتمعية التي أقيمت له مؤسساته المختلفة. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى مصادر التمويل "الشعبية" التي تتمتع بها مؤسسات المجتمع المدني الدينية، والتي تكون مبنية على أموال الزكاة أو تبرّعات من أفراد، وهذا يسهّل عمل هذه المؤسسات بشكل عامّ، إلا أنّ المراقبة الحكومية والسلطوية قامت بملاحقة ناشطي هذه المؤسسات إلى حدّ إغلاق قسم منها لأسباب مختلفة (فرح، المصدر الثاني؛ جمال، 2017). كذلك نرى مؤخراً أنّ الربيع العربيّ والوضع في سوريا يطغيان على نشاطات المجتمع المدني الدوليّ، وأنّ قضية اللاجئين والغائبين - الحاضرين الفلسطينيين، وموضوع البيئة والاحتباس الحراريّ، والرّهاب من الإسلام (إسلامفوبيا)، وغيرها من مواضيع حارقة لنا، لم تعد ضمن سلّم أولويات المجتمع الدوليّ، ولا سيّما المدنيّ منه، بالإضافة إلى التغيّرات الجذرية التي حصلت في الأمور الجندرية وقضاياها المختلفة.

علاوة على ما أوردنا أعلاه، لا يمكن غضّ النظر عن وجود منظمات صهيونية

محلّية ودولية تقوم برصد ومراقبة وملاحقة عمل ونشاط مؤسسات المجتمع المدني الإسرائيليّة والفلسطينيّة في الداخل، وبخاصّة الحقوقية، بالإضافة إلى الأفراد، وبخاصّة الأكاديميّات والأكاديميون. هذه المنظّمات الصهيونيّة لها تمويل حكوميّ وغير حكوميّ غير محدود للقيام بنشاطاتها المختلفة، مثل NGO Monitor و Israel Academia Monitor اللتين تقومان بمراقبة العمل المحليّ والدوليّ للمجتمع المدنيّ والأكاديمي، وتقدّمان "تقارير للممولين بهدف إغلاقها وتضييق الخناق الماليّ عليها" (جعفر فرح، المصدر الثاني). وقد نجحت هذه الحملات فعلياً في تقليص مصادر الدعم الخارجيّة؛ إذ تأثرت سلبيّاً مصادر التمويل للمؤسسات الحقوقية المحليّة بفعل هذه الملاحقة. مثلاً على ذلك نسوق مراقبة تمويل صندوق إسرائيل الجديد للمجتمع المدنيّ المحليّ، وما تلاها من تضييق على طواقمه والمؤسسات التي يدعمها الصندوق، بالإضافة إلى تقديم بلاغات ضدّ الصندوق إلى جهات وشخصيّات أمريكيّة تقوم بتوفير دعم للصندوق.

وإذا تطرّقنا إلى نقاط ضعف المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ المحليّ الفاعل في مجال التعاون مع المجتمع المدنيّ الدوليّ، يمكن الإجماع بشأن نقاط الضعف حول الأمور التالية:

- الأمور تقوم على علاقات فردية بأغلبها، وليست مهنيّة بحتة. وهنا لا أنكر أهميّة استغلال العلاقات الفردية في هذا المجال إن كانت ستفتح أبواباً جديدة للمؤسسات لطرقها وطرح قضاياها، إلاّ أنّه يجب استثمار هذه العلاقات لبناء علاقات جديدة مستدامة.
- ثمة عمل فردويّ وفردويّ تسوده العلاقات الشخصية والحزبية للقيمين على مؤسسات المجتمع المدنيّ، ممّا يؤثّر سلبيّاً على إمكانيّات التشبيك والعمل المشترك بين مؤسسات المجتمع المدنيّ.
- في ما يتعلّق بالمتابعة وتوطيد العلاقات -وبخاصّة بعد مشاركة جمعيات في مؤتمرات وورشات عمل إقليمية ودولية-، ثمة أهميّة لاستمراريّة العلاقة مع الجهة المنظّمة والمشاركين في هذه البرامج؛ إذ إنّها تمكّننا من بناء شراكات جديدة وشبكة اتّصالات على صعيد المحافل الدوليّة.
- نشاط مؤسسات المجتمع المدنيّ المحليّ وتعاونها مع المجتمع المدنيّ الدوليّ منوط بشخص مدير المؤسسة ومجدّد الموارد والمرافعة الدوليّة إلى حدّ كبير جدّاً؛ فلدى بعض المؤسسات يتأثر عمل المؤسسة تأثراً بالغا بشخص المدير/ة العامّة/ة لها (لا بالهيئة الإداريّة) وبأولويّات وعلاقات هذا الشخص.
- لدى بعض مؤسسات المجتمع المدنيّ، يقتصر التعاون على التمويل المادّيّ للمؤسسة. هذا مهمّ بالطبع، وبخاصّة في ظلّ انعدام مصادر الدعم المحليّة

وشُحّ الموارد الحكومفة؁ لكنّ هنالك دعم من نوع آخر؁ وأحفاً يفوق الدعم المادف؁ وهو المصادر الإنسانفة والعلاقات التي من شأنها دفع الجمعفة إلى الأمام وفتح أبواب وشبكات علاقات جديدة ومهنة أمامها.

كلّ ما ذكر أعلاه يؤكّد أهمية هذا المجال من العمل؁ إلّا أنه ثمة أهمية بالغة للعمل والحراك المجتمعي الداخلي؁ لأنّ هذا المجال هو السبب الرئيسي لوجود هذه المؤسسات؁ فقد أقيمت هذه المؤسسات بسبب حاجة أو رغبة في التغيير المجتمعي (انظر: جمال؁ 2017).

## التقييم

جاء في التقرير الإستراتيجي - العرب الفلسطينيون داخل الخط الأخضر - سيناريوهات مستقبلية أنّ التفكير الإستراتيجي هو "المجهود الذهني الشامل والممنهج الهادف إلى استشراف المستقبل (إعلام؁ 2016: 16)؁ إلّا أنه لا يعدّ بضمانات مطلقة أو نهائية رغم كونه أحد العلوم الإنسانية المتطورة الذي غايته "تمكين مجتمعنا وتحقيق نوع من الاقتدار والانتقال من ردّة الفعل إلى الفعل والمبادرة؁ لاستعادة زمام أمره ومصيره بالحدّ الممكن؁ والتحوّل إلى جماعة لها صوت وإرادة وتطلّعات واضحة تشارك على قدم المساواة مع الجماعات الأخرى في تسوية الصراع التاريخي في فلسطين التاريخية" (المصدر أعلاه؁ ص 19). يضاف إلى هذا أنّ مؤسسات المجتمع المدني المحلي لها دور أساسي ومهمّ في نقل صورة واضحة للمجتمع العربي والدولي بشأن الممارسات والسياسات العنصرية المجحفة التي تمارسها الدولة بهيئاتها ومؤسساتها المختلفة تجاهنا كأقلية قومية في هذه البلاد؁ والمرافعة الدولية لإيصال صوت الأقلية الفلسطينية في هذه البلاد إلى المحافل الدولية (جمال؁ 2017: 248). وفي ما يلي سنقوم بعرض بعض من الاحتمالات المستقبلية الممكنة لمجال تعاون المجتمع المدني الفلسطيني المحلي مع المجتمع المدني الدولي؁ والاحتمالات الممكنة لنجاحها أو فشلها.

## الاحتمال الأول: إقامة جسم موحد للعمل في مجال التعاون مع المجتمع المدني الدولي

لقد طرّح هذا الاحتمال أغلب الذين تحدّثنا معهم لإعداد هذه الورقة؁ بالإضافة إلى ما جرى بيننا وبينهم من نقاشات مستمرة منذ زمن لا بأس به شخصية أو مهنية. الحديث هنا عن جسم أو مؤسسة ذات هيكلية واضحة تهتمّ بمشاركة المجتمع المدني ومؤسساته المختلفة في عمليات صنع القرار المحلي والتأثير على الصعيد الدولي من خلال تعاونه معها؁ ولا سيّما أنّ لدى مؤسسات المجتمع المدني

قدرات مختلفة تمكّنها من ذلك. لذا، يتعيّن أن يكون هذا الجسم شمولياً، وأن تكون المشاركة فيه وفقاً لقواعد ومعايير واضحة، نحو:

- إيضاح عمليّة التشاور داخل مؤسسات المجتمع المدني المحليّ، وذلك من خلال توضيح القواعد والحقوق والالتزامات الخاصّة بكلّ مؤسسة شريكة.
  - وضع معايير اختيار واضحة وشفافة لمشاركة المنظّمات غير الحكوميّة في المشاورات والطواقم الاستشاريّة في مجالات التعاون، مع التركيز على التوّع وأهمّيّته.
  - وضع تعليمات ومبادئ لعمل ومساهمات مؤسسات المجتمع المدني على الصعيد الدوليّ.
  - توفير الدعم لكتابة وإعداد تقارير لمؤسسات المجتمع المدني المحليّة التي لا تمتلك القدرات والمهارات الكافية، ولا سيّما في ما يتعلّق بموارد سوف يجري استخدامها في مؤتمرات دولية أو منطقيّة تُدار -في المعتاد- باللّغة الإنجليزيّة.
  - تقييم عمل المؤسسات في مجال التعاون مع المجتمع المدني الدوليّ وردود الفعل الأخيرة لهذا التعاون، وذلك بغية دراسة التجارب السابقة من منظور المجتمع المدني الدوليّ ومعرفة سلّم أولويّاته، في سبيل تطوير التعاون معهم.
- كلّ هذه المعايير من شأنها أن تؤدّي إلى وجود جسم مهنيّ يعمل لمتابعة هذا المجال بين مؤسسات المجتمع المدني بوضوح وتنسيق، وكذلك مع المجتمع المدني الدوليّ. على الرغم من أنّ هذا الاحتمال يُعتبر غاية مرجوة للمجتمع المدني المحليّ والأقليّة الفلسطينيّة في الداخل، أظنّ أنّه صعب المنال في ظلّ الوضع الحاليّ، ويترتّب على قيادات المجتمع المدني العمل على ذلك والتخلّي عن النزاعات التي بينها والتي تسودها الفرديّة والحزبيّة والفئويّة.

## الاحتمال الثاني: التنسيق والتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني المحليّ

لقد أظهرت هذه الورقة، كما أظهرته أوراق وتوصيات سابقة، أهميّة التنسيق والتعاون والتشبيك بين مؤسسات المجتمع المدني المحليّ، غير أنّ الواقع يختلف عن المرجو، للأسف، وهذا متعلّق إلى حدّ كبير جدّاً بالعلاقات الفرديّة والفئويّة للقيّمين على هذه المؤسسات، بالإضافة إلى التنافس على مصادر الدعم والتمويل المحدودة أصلاً (انظر: جمّال، 2017). يبدو أنّ الأمر شرعيّ جدّاً للمؤسسة على المدى القصير، إلّا أنّه غير موفّق على المدى البعيد؛ فالتنسيق والتعاون بين مؤسسات المجتمع يوسّع مجالات عمل هذه المؤسسات ويطوّر آليّات عملها، ولا سيّما أنّ لدى



هذه المؤسسات الخبرات والمهارات الممكنة لذلك. كل هذا من شأنه أن يزيد من احتمالات نجاح المجتمع المدني لتحقيق أهدافها (جمال، 2017).

التطورات التي حصلت في السنوات الأخيرة بصدد التعاون بين الهيئات التمثيلية للأقلية الفلسطينية في البلاد ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في الداخل، كإقامة المنتدى الحقوقي في لجنة المتابعة، تُعتبر خطوة مهمة جداً للتسيق بين المؤسسات التمثيلية والمدنية الأهلية ووضع آليات للنضال والتصدي للممارسات والقوانين العنصرية التي تمارس ضدنا كأقلية قومية، وإيصال هذه القضايا إلى المنصات والهيئات الدولية المختلفة، حيث إن المرافعة في المحافل الدولية مهمة جداً لفضح سياسات الدولة والمخاطر التي تتبع من هذه السياسات. تأتي الزيارة الأخيرة التي قام بها الوفد السياسي والحقوقي إلى مقر الأمم المتحدة في جنيف مثلاً مهمًا لتعاون الهيئات التمثيلية لنا كأقلية فلسطينية مع مؤسسات المجتمع المدني المحلي لرفع أبعاد ومخاطر قانون القومية (الذي أقر في الكنيست في شهر تموز الأخير) إلى المحافل الدولية.

### الاحتمال الثالث: استمرار الوضع القائم

وهو الاحتمال الأكثر سلبية وخطورة على عمل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في الداخل على نحو خاص، وعلى مستقبلنا كأقلية قومية بصورة عامة، ولا سيما أن ممارسات المؤسسات الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية تزداد عنصرية تجاهنا وقمعاً للحريات الفردية والجماعية. في وقت نجحت فيه الكنيست بدورها الأخيرة في تمرير قانون القومية العنصري، وفيه تقوم مؤسسات المجتمع المدني التي تمثل اليمين الإسرائيلي (السيئة كما نعتها جمال، 2018) بمراقبة عمل ومصادر تمويل مؤسساتنا المدنية، وبخاصة الأكاديمية والقانونية، ونواب القائمة المشتركة وناشطي الأحزاب السياسية المختلفة، تقوم بعض مؤسسات المجتمع المدني بمحاربة بعضها البعض، وعدم مد يد العون في ما بينها، بل كذلك تمتنع عن التسيق في ما بينها بشأن فعاليات ونشاطات هذه المؤسسات، مما يشكل إضراراً بالجمهور الواسع. أما الأسوأ والأشد إيلاماً، والذي يُفضي إلى انعدام الثقة بين المؤسسات، فهو أن "تسطو" مؤسسة على أفكار ومشاريع مؤسسة أخرى وتتقدم الأولى (الساوية) بطلب لتجنييد موارد لها (جمال، 2017).

لقد انتقد وتذمر من هذا الوضع أغلبية من قمننا بالتحدث معهم، وهو يؤثر على عمل مؤسسات المجتمع المدني وتطوره، إذ إن مؤسسات المجتمع الدولية تنظر إلينا كمؤسسات مدنية تمثل أقلية لها حقوق وتعاني من سياسات وممارسات تمييز عنصري، ولا تنظر إلينا كمؤسسات فردية فئوية تمثل هيئتها الإدارية أو طواقمها. لذا، في حال فشل الاحتمالين السابقين يجب على المجتمع المدني العمل

على تنظيم وترتيب أوراقه وعلاقاته الشخصية لتحسين الوضع القائم لكي يكون أقل ضرراً عليه، ولا سيما أن مؤسسات المجتمع المدني تتناول مواضيع مختلفة ومتنوعة؛ تتناول الحياة اليومية ومستقبل الأقلية الفلسطينية في البلاد. لذا، التنسيق بينها مهم جداً، بالإضافة إلى أهمية التنسيق مع الهيئات التمثيلية العليا والأحزاب السياسية المختلفة التي تمثلنا كأقلية في البلاد، كلجنة المتابعة العليا، والقائمة المشتركة بمركباتها المختلفة، وغيرهما. لقد ذكر جمال (2017) أنّ هنالك تعاوناً بين عدد من مؤسسات المجتمع المدني يقوم بالأساس على طلب وضغط من الجهات الداعمة، إلا أنّ هذا ليس بالمستوى والفحوى اللذين يصبو إليهما القيّمون والناشطون في مؤسسات المجتمع المدني (جمال، 2017: 222-223).

## توصيات

لقد أُجمِعَ على أهمية العمل في مجال التعاون مع المجتمع المدني الدولي والدور الذي قام وما زال يقوم به المجتمع المدني المحلي منذ بداياته، وبخاصة أنه قد أدى إلى تغيير إيجابي في علاقات جهات دولية، مدنية ورسومية، تجاه الأقلية الفلسطينية في البلاد والتعامل مع الغبن والتمييز الرسمي والحكومي تجاهها، وهو بمثابة نقطة تحوّل مهمة جداً في هذا المجال؛ إذ إنّ هذا يثبت أنّ الأمر ليس "إسرائيليّاً داخليّاً"، وإنّما هو حقوقي وقانوني من الدرجة الأولى، بالإضافة إلى كونه مبنياً على سيطرة أكثرية قومية دينية على أقلية قومية. وهنا في الإمكان أخذ موضوع "مشروع براغر" كمثال وموقف البرلمان الأوروبي منه، حيث دعا حكومة إسرائيل لإيقاف تنفيذ المشروع. وهذا لم يكن ليحصل لولا العمل الجبار والدؤوب الذي قام به مركز عدالة ومؤسسات مدنية أخرى (عدالة، 2012). كذلك ثمة أهمية فائقة لتوسيع وزيادة التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني المحلي والهيئات التمثيلية والأحزاب السياسية المختلفة، ولا سيما أنّ هنالك تقارباً وصدافة بين عدد من القياديين والقياديات في مجال المجتمع المدني وناشطين وناشطات في الأحزاب السياسية، بل إنّ عدداً من الناشطين في مؤسسات المجتمع المدني المحلي هم أيضاً منتسبون وناشطون في أحزاب سياسية مختلفة (جمال، 2017).

بناءً على التحليل والتقييم اللذين تنطرق إليهما هذه الورقة، أهم التوصيات الأساسية التي أقترحها هي:

- إقامة جسم أو ائتلاف شمولي متخصّص في مجال التعاون مع المجتمع المدني الدولي بصورة خاصة، والمجتمع الدولي بصورة عامة، وينتهج لغة المخاطبة الدولية، وقائم على إستراتيجية عمل واضحة بعيداً عن العلاقات والخلافات الشخصية والفئوية والحزبية.
- تنسيق العمل مع القيادة السياسية الجماعية والمحلية لجماهيرنا

الفلسطبلنبنة فف الءاأل (لجنة المءابعة، ولجنة رؤساء السلءاء المءلئة -وغيرهما). هذا فءطلب وءوء ثقة مءبءالة لبناء هذه النوع من الشراكاة بفن القءاعاء المءءلفة.

- بناء مءاربع مءرءة للءءل بءانب المؤسساء، وءوففر إمكانياء شراكاء مءلئة مع القءاع الءاص المءلئ، ابءفاء الاعءماء الءاءئ فءمول المءءمع المءنئ المءلئ وعمء ارءبائه بمصاءر الءمولف الءولئة والءكومئة الرسمئة، وءءقق الاسءلالئة والاسءمراءئة فف ءال انءام أو ءقلص الءعم الءارءئ.
- ءررب طواقم المءءمع المءنئ الفللسطبلنئ المءلئ على آلباء وطرق عمل هذا المءال، والءواصل مع المءءمع المءنئ الءولئ، والإمكانياء الءئ فمكن اسءءءامها واسءءلالها فءبابئاً لءطوفر عمل المؤسساء المءءلفة.
- ءوسفع إمكانياء الءعاون مع المءءمع المءنئ الءولئ، وعمء إبقاءها مءءصرة على القضافاء السباسبئة والءقوقئة، ءفء إن هنالك قضافاء ءارءة ءؤءر علنا وعلى وءوءنا لا ءقل أهمئة عن المءالاء السباسبئة والءقوقئة، وبءاصة على المسءوفن البعفء والمءوسء البعء.
- ءطوفر ءءة عمل مسءبلئة لمءاطبة الإعلام الأءنبئ والءولئ، لما فشكله الإعلام بشئئ أشكاله من أهمئة ومنصة لنقل قضافاء على الصعفء الءولئ.
- فءء أبواب وإمكانياء الءشبفك لمؤسساء ءفءة ذاء طابع ونشاطاء مءءلفة. من شأن هذا أن فسهم فف ءءقق ءم ءفءء وإءءال مءالاء ءعاون ءفءة.
- من المهم الءواصل مع بناء وأبناء شعبنا المءفمفن فف الءارء، وبءاصة فف أوروبا والولاباء المءءة الأمرفكة، وءءنفءهم لفكونوا بمءابة سفراء لنا فف أماكن ءواءءهم وعملهم، ولا سبما أن لءى ءءة لا بأس به منهم القءراء الأكاءفمئة والاقتصادئة المشرفة، وقء أثبءوا نءاءاتهم فف الءارء. هنا مهم ءءاً إقامة بنك معلوماء بأسماءهم وأسماء الطلبة الءامعففن الءفن فءلعمون أفضاً ءارء البلاد، ءفء إنهم فسءطفعون القفام بالءور الءمبلفئ للمءءمع المءنئ الفللسطبلنئ فف أماكن سءكنهم. من الءءفر ذكره هنا أن الءءءور ءاءم كناعنة كان قء "اسءغل" علاءاؤه الشءصبة والعلمئة والمهنة بعء عوءءه من الولاباء المءءة الأمرفكة للاسءقرار فف البلاد وءأسفسه لءمعة الءلل، لءءنفء الموارء المالبئة لنشاطاء الءمعة المءءلفة، بالإضافة إلى الموارء الإنسابئة والءبراء الءفن قاموا بزفراء للقرئ غير المءرءف بها فف الشمال ومنطقة النعب للءرءف على مشاكلها ومشاكل سءانها، بالإضافة إلى فضء ءمفبز الءولة ومؤسساءها فف مءال

### الخدمات الصحيّة.

- في ظلّ حملات المقاطعة لإسرائيل اقتصادياً وثقافياً وأكاديمياً، والتي عمدت مؤسسات المجتمع المدنيّ والمؤسسات الأكاديميّة الدوليّة إلى انتهاجها بعد نجاح حركات المقاطعة الفلسطينيّة، ثمة إمكانيّة جيّدة لاستغلال هذه الفرصة وبناء شركات دوليّة جديدة ممكنة (وأكاديميّة على وجه الخصوص)؛ إذ إنّه بإمكان مؤسسات المجتمع المدنيّ المحليّ توفير غطاء لمشاركة أكاديميين فلسطينيين من الداخل في مشاريع ومؤتمرات أكاديميّة دوليّة. هذا المجال على درجة فائقة من الأهميّة، وقد لمسناه من خلال عملنا في جامعة كورك، إذ إنّ بعض الأقسام الأكاديميّة في الجامعة ترفض التعاون مع أكاديميين بوصفهم ممثلين عن جامعات وكليّات إسرائيليّة.
- القيام بدراسة بحثيّة علميّة معمّقة عن عمل المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ في الداخل بصورة عامّة، ومدى تأثيره على التغيير المجتمعيّ والحراك الشعبيّ على المستوى المحليّ، وتعاونه مع المجتمع المدنيّ الدوليّ على نحو خاصّ، وما أحدثه هذا التعاون بصدد تحسين وضعنا ومكانتنا كأقليّة قوميّة في البلاد. هنا في الإمكان إجراء مقارنة مع أقليّات ذات وضع وخاصيّة شبيهين لنا والاستفادة من تجاربها.

## الخاتمة

لقد اتّجه المجتمع المدنيّ إلى التخصّص بمجالات مختلفة، وهناك من اختار التخصّص في أمور عينيّة ومحدّدة، خاصّة أنّ قيادات المجتمع المدنيّ تجمع الريادة الثقافيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة لتمكّنها من مواجهة التحدّيات التي تواجهنا كأقليّة قوميّة أصلائيّة في بلادنا. هذا التّنوُّع في الخبرات والطاقات، بالإضافة إلى خلفيّة الناشطين في المجتمع المدنيّ والنشاط السياسيّ، من شأنه أن يُنتج مجتمعا مدنياً متعدّداً وقويّاً. كذلك إنّ التصدّي ومواجهة تمييز الدولة ومؤسساتها تجاهنا يجب أن يكون بواسطة خطّة عمل منظّمة، وبالعامل المشترك في سبيل إحداث حراك جماعيّ في قضايا حارقة كقضيّة مصادرة الأراضي، وهدم البيوت، والعنف المجتمعيّ. وفي ما يتعلّق بأهميّة العمل المنظّم والتسيق والتشبيك بين مؤسسات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ في الداخل، وأهميّة دعم العمل والنضال المدنيّين للنشاط السياسيّ، يمكن أن نسوق -مثالاً- لذلك- الاعتراف بـ "المجلس الإقليميّ للقرى غير المعترف بها في النقب"، وبعده من القرى غير المعترف بها، حيث كانت الحاجة إلى توحيد الصفوف لمواجهة تحديّات مصيريّة. هنا نلاحظ أهميّة كبيرة للحراك الشعبيّ، ولا سيّما في قضايا الأرض والمسكن (مخطّط براقر

كمثال)؛ إذ ثمة أهمّية كبيرة لقيم التعدّدية والحوار والمساءلة، بالإضافة إلى تطوير وتجديد برامج مجتمعيّة.

المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ في الداخل يُعتبر من السّباقيين في مجال التعاون مع المجتمع المدنيّ الدوليّ، وقد تفوّق على القيادة السياسيّة للأقليّة الفلسطينيّة في الداخل في هذا المجال. وهنا لا يمكن إغفال دور الحزب الشيوعيّ في علاقاته الدوليّة، إلّا أنّ هذه العلاقات كانت مبنية بالأساس على التعاون مع الأحزاب الشيوعيّة المختلفة، وقد تأثّرت هذه العلاقة سلبيّاً بعد انهيار المنظومة الاشتراكيّة في سنوات التسعين (فرح، المصدر الأوّل). لقد قام المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ في الداخل بنقل موضوع حماية حقوق الأقليّات، سواء أكان ذلك بواسطة كتابة تقارير، أم بالمشاركة في مؤتمرات دوليّة مختصّة، أم باستقبال وفود دوليّة لإطلاعها على وضعنا في هذه البلاد وتغيير سياسات رسميّة وجماهيريّة دوليّة تجاه دولة إسرائيل وديمقراطيّتها المدّعاة.

بيد أنّ المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ في الداخل يعاني من وضع هو صراع على البقاء، ولا سيّما في ظلّ محدوديّة مصادر الدعم العامّة والمحليّة خاصّة، حيث إنّ سلّم أولويّات الجهات المانحة يتغيّر في العقد الواحد مرّة واحدة على الأقلّ، ممّا يؤثّر على استمراريّة قسم من هذه المؤسّسات أو تغيير نشاطاتها تغييراً لا ينبع من منطلق الاحتياجات المحليّة. لذا، فإنّ خلق مصادر دعم محليّة مهمّ جداً. هذا الوضع يؤدّي إلى ضعف العلاقة بالمجتمع المدنيّ الدوليّ؛ فأحياناً ثمة مجالات أخرى (غير التمويل) لا تكون على سلّم أولويّات جزء من المجتمع المدنيّ المحليّ، كما أنّ الطاقات البشريّة المحليّة المتخصّصة في مجال التعاون مع المجتمع المدنيّ الدوليّ قليلة جداً، فهناك حاجة إلى بناء وتطوير هذه القدرات وتطوير مصادر المعرفة لهذا المجال.

إقامة جسم أعلى موحد للعمل في مجال التعاون مع المجتمع المدنيّ الدوليّ (الاحتمال الأوّل) لا يزال بمثابة تحدّ مهمّ جداً أمام مؤسّسات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ في البلاد، ولا سيّما أنّ لدى هذا الجسم إمكانيّة لتقديم الكثير في هذا المجال. إخراج الاحتمال الأوّل إلى حيّز التنفيذ سوف يؤدّي إلى رفع وتعزيز مكانة هذا العمل ومؤسّسات المجتمع المدنيّ أمام القيادة السياسيّة الجماعيّة الوطنيّة في الداخل، بالإضافة إلى إضفاء شرعيّة أكبر لهذا الجسم على الصعيدين المدنيّ الدوليّ والتمثيليّ السياسيّ الداخليّ. هذا الاحتمال من شأنه أن يفيد عدداً من مشاريع وبرامج المجتمع المدنيّ المحليّ والقيادة السياسيّة للأقليّة الفلسطينيّة في الداخل، حيث سيمنّهم من العمل في مجالات متنوّعة، كجمع المعلومات ونشرها، وتنفيذ السياسات، والرصد والتقييم، ووضع القواعد والمعايير، ووضع السياسات. من المهمّ جداً الإشارة هنا أنّه في المستطاع الاستفادة من تنوّع سلّم أولويّات ومعايير

مؤسسات المجتمع المدني العالمي وتوجيه ذلك بسهولة صوب التعاون مع المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني المحلي. لذا، يتحتم على الأخيرة إقامة شبكات تعاون في مواضيع وقضايا جماعية ملحة تتخصّص في مجالات حقوق الإنسان وحقوق الأقليات وحقوق النساء، والتنمية والمرافعة الدولية والاقتصاد والتعليم، وغيرها من المواضيع؛ وذلك لضمان مشاركة وتأثير أكثر فاعليّة وجدوى. هذا التعاون يجب أن يكون مبنياً على خطة عمل وغايات واضحة للمدى المتوسط، أو للمدى البعيد، مع جدول زمني، بحيث لا يقتصر الأمر على ردّ فعل، ورصد لممارسات عنصريّة حكوميّة، والتصدي لها.

## قائمة المصادر

### محدثات هاتفية مع:

- السيد جعفر فرح - مدير مركز مساواة - كانون الأول 2017
- السيد بكر عواودة، مدير جمعية الجليل للأبحاث الاجتماعية - كانون الثاني 2018
- السيدة نائلة عواد - راشد، جمعية نساء ضد العنف - كانون الثاني 2018
- السيدة رفاة عنبتاوي. مركز كيان - شباط 2018
- السيد فتحي مرشود - ناشط اجتماعي ومستشار تنظيمي - شباط 2018
- السيد ثابت أبو راس - ناشط اجتماعي - شباط 2018

### مصادر مكتوبة باللغة العربية:

- إعلام، التقرير الإستراتيجي - العرب الفلسطينيون داخل الخط الأخضر - سيناريوهات مستقبلية. الناصرة: مركز إعلام، 2016.
- شرف حسان، المجتمع المدني العربي الفلسطيني في إسرائيل: تحديات وآفاق التطور. (الفصل التالي في هذا الكتاب).
- جعفر فرح، بناء شبكات التضامن الدولية مع قضيتنا. حيفا: مركز مساواة. (بدون تاريخ - المصدر الأول).
- جعفر فرح، (بدون تاريخ - المصدر الثاني). العمل الأهلي الفلسطيني بين السياسي والمدني. حيفا: مركز مساواة. (بدون تاريخ - المصدر الأول).
- هشام روحانا، (25.02.2017) قراءة في التقرير الإستراتيجي - العرب الفلسطينيون داخل الخط الأخضر. جريدة الاتحاد، <http://www.aljabha.org/index.asp?i=105917>
- تقرير الاتحاد الأوروبي والأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل - التوصيات (شباط 2016) بإصدار الشبكة الأوروبية - المتوسطة لحقوق الإنسان، عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، <http://www.arabhra.org/uploads/userfiles/files/tawsiyat-arabic.PDF>

### مصادر مكتوبة باللغة العبرية:

- אמל ג'מאל، החברה האזרחית הערבית בישראל: אליטות חדשות، הון חברתי ותודעה אופוזיציונית. תל-אביב: הוצאת הקיבוץ המאוחד، 2017.

### مصادر مكتوبة باللغة الإنجليزية:

- Adalah, (2012). *European Members of Parliament Express Deep Concern About Praver Plan*. <https://www.adalah.org/en/content/view/7589> (accessed on 20.02.2018).
- Adalah, (1st September 2016). *RE: ADALAH'S RESPONSE TO OECD REPORTS ON EDUCATION IN ISRAEL, 2015 & 2016*. [https://www.adalah.org/uploads/uploads/Adalah\\_Response\\_to\\_OECD\\_1.9.2016.pdf](https://www.adalah.org/uploads/uploads/Adalah_Response_to_OECD_1.9.2016.pdf) (accessed on 20.02.2018).

- Majid Al-Haj, "The Status of Palestinians in Israel: A double Periphery in an Ethno-national State". In: Alan Dowty (Ed.) *Critical Issues in Israeli Society*. London: Praeger, 2004, pp. 109-126.
- Michael Bratton, *Civil Society and Political Transition in Africa*. Boston, MA: Institute for Development Research, 1994.
- Steve Charnovitz, "Participation of Non-Governmental Organizations in the World Trade Organization". *University of Pennsylvania Journal of International Economic Law*. 17, 1996, pp. 331-357.
- Steve Charnovitz, "Two Centuries of Participation: NGOs and International Governance". *Michigan Journal of International Law*. 18(2), 1997, pp. 183-286.
- Jean L. Cohen & Andrew Arato, *Civil Society and Political Theory*. Cambridge, MA: MIT Press, 1992.
- European Commission, *Mapping Study of Civil Society Organisations in Israel*. EPRD Consortium. Drafted by Beatriz Sanz Corella, B. & Rinat Ben Noon, December 2013.
- European Union Institute for Security Studies, *The Role of Non-State Actors in EU Policies Towards the Israeli-Palestinian Conflict*. Drafted by Benedetta Voltolini, October 2012.
- As'ad Ghanem & Mohanad Mustafa, "The Palestinians in Israel: The Challenge of the Indigeous Group Politics in the 'Jewish State'". *Journal of Muslim Minority Affairs*, 31(2), 2011, pp. 177-196.
- Amal Jamal, "The Rise of 'Bad Civil Society' in Israel–Nationalist Civil Society Organizations and the Politics of Delegitimization". *German Institute for International and Security Affairs – SWP Comment*. January 2018.
- Errol Meidinger, *Law Making by Global Civil Society: The Forest Certification Prototype*. Baldy Center for Law and Social Policy. Buffalo, NY: State University of New York at Buffalo, 2001. Available from <http://www.iue.it/LAW/joerges/transnationalism/documents/Meidinger.pdf> (accessed on 16.01.2018)
- Mossawa Center, *The Mossawa Center's Briefing Paper for the US State Department: Human Rights Report on Israel: Discrimination Against the Arab Minority in Israel*. Haifa: Mossawa Center, <http://www.usacbi.org/wp-content/uploads/2013/11/USState-Dept-2013-Report-Mossawa-Submission.pdf> (accessed on 15.01.2018).
- Mossawa Center, *The Mossawa Center's Briefing Paper for Human Rights Report on Israel: Discrimination Against the Arab Minority in Israel*. Haifa: Mossawa Center, (January 2018).
- Sammy Samooaha, "The Model of Ethnic Democracy: Israel as a Jewish and Democratic State". *Nations and Nationalism*. 8(4), 2002, pp. 475-503.